دور بيئة أداء الأعمال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب)

أ. ميلود بوعبيد جامعة باتنة 1 الحاج لخضر

أ.د. هارون الطاهر جامعة باتنة 1 الحاج لخضر

الملخص

تهدف هذه الورقة البحثية الموسومة بـ "دور بيئة أداء الأعمال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب)" إلى إبراز واقع بيئة أداء الأعمال في تلك الدول وعلاقتها باستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفي هذا السياق، تتناول هذه الورقة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتونس والمغرب. كما ستناقش الإطار النظري لمؤشر بيئة أداء الأعمال المعتمد من طرف البنك الدولي، وإظهار مكانة هذه الدول في إطار المؤشر الرئيسي لبيئة أداء الأعمال.

وفي الختام، ستحاول هذه الورقة إبراز العلاقة بين بيئة أداء الأعمال في الدول المغاربية، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك الدول.

الكلمات المفتاحية: بيئة أداء الأعمال، مناخ الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر، الاقتصادات المغاربية.

Abstract

This article titled "Impact of Doing Business in Maghreb Countries (Algeria, Tunisia, and Morocco) on the attractiveness for foreign direct investment" aims to bring light the reality of Doing Business and its relation to the foreign direct investment. In this context, this paper will present the reality of the foreign direct investment in Algeria, Tunisia, and Morocco. Besides, we will discuss the theoretical frame of Doing Business Index adopted by the World Bank Group, we will also study the place of this countries in this index.

Finally, we attempt to know whether there is a relation between Doing Business in Algeria, Tunisia, and Morocco and the flows of foreign direct investment in these countries.

Keywords: Doing Business, Investment climate, foreign direct investment. Maghreb Economies

مقدمة

عرف العالم عقب الحرب العالمية الثانية زيادة هائلة في أحجام الاستثمار الأجنبي المباشر، وأضحى هذا الأخير ظاهرة اقتصادية ملفتة للانتباه، حيث شكل إحدى ملامح الخريطة الاقتصادية العالمية، نتيجة لتطوّر العلاقات الاقتصادية الدولية، والدعوة إلى إزالة العقبات في ضوء المتغيرات الاقتصادية الراهنة كالعولمة، والتكتلات الاقتصادية، علاوة على المكانة التي يحتلها الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالمصادر التمويلية الخارجية الأخرى كالقروض والمساعدات الدولية والاستثمار الأجنبي غير المباشر.

ويعتبر استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من السياسات الاقتصادية ذات الأهمية بالنسبة لمعظم الدول النامية والمتقدمة على حدّ السواء، نظرًا لمساهمته في سد الفجوة بين معدّلات الادخار والاستثمار المحلي، كما أنه يعتبر قوة دافعة لرفع معدّلات النمو الاقتصادي. وخدمة لذلك الغرض، فإن كل الدول تحاول توفير العديد من الحوافز والتسهيلات الضريبية والجمركية، والمؤسسية بهدف إصلاح بيئة الاستثمار.

وتعتبر الدول المغاربية (الجزائر، وتونس، والمغرب) من الدول النامية التي سعت إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال قيامها بإصلاحات اقتصادية عديدة، إذ أحدثت تغييرات على مستوى مؤسساتها الاقتصادية، كما قامت بتعديلات مكثفة في مؤسساتها المالية، ويتجلى ذلك من خلال سن حزمة من القوانين والنصوص التشريعية التي تهدف إلى تهيئة أرضية الاستثمار المناسبة، من أجل تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد السواء.

وعلى هذا الأساس، تحاول هذه الورقة البحثية تسليط الأضواء على مؤشرات بيئة أداء الأعمال ومدى مساهمتها في استقطاب الاستثمارات الأجنبية في الجزائر من خلال أربعة فصول تهتم بوضع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتونس والمغرب، وعرض المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال، وواقع مناخ الاستثمار في الدول المغاربية حسب المؤشر المذكور، وأخيرًا الخلاصة والاقتراحات.

أولا: وضع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب).

سعت الدول المغاربية (الجزائر وتونس والمغرب) منذ استقلالها لتحسين أوضاعها الاقتصادية، حيث قامت بتبني سياسات اقتصادية بغية توفير مناخ استثماري ملائم لتشجيع وجلب المستثمرين الأجانب.

1. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تميزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ابتداءًا من الألفية الثالثة بانتعاش ملحوظ مقارنة بتسعينات القرن الماضي نتيجة لتحسن الأوضاع الأمنية والسياسية في الجزائر، واعتماد الجزائر لقوانين جديدة منظمة لعملية الاستثمار. وشهدت هذه التدفقات منحنى تصاعديًا ابتداءًا من سنة 2000 مثلما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (1): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر (2000–2014)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	280.1	1107.9	1065	638	882	1145	1795.4	1661.8
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	263.1	2746.2	2300.2	2580	3052.3	2661.1	1488	

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، 2015.

يتضح من خلال قراءة الجدول (1) أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر شهد تزايدًا ملحوظًا، حيث ارتفع من 280.1 مليون دولار عام 2000 إلى 1107.9 مليون دولار عام 2001، وهو ما يعني ارتفاعًا قدره أربع مرّات ساهمت فيه بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية، وخوصصة مركب الحجار لفائدة شركة إسبات ESPAT الهندية.[1]

كما ارتفعت تلك التدفقات لتصل إلى 1795.4 مليون دولار عام 2006، وهذا يعود إلى المعاملة الخاصة التي يستفيد منها المستثمرون الأجانب بالخصوص، من خلال الاعتماد على هيئة موحدة للتعامل مع ملفاتهم، بالإضافة إلى الإجراءات التسهيلية بموجب الأمر الصادر سنة 2006، المعدّل والمتمم للأمر الصادر في 2001 المتعلق بترقية الاستثمارات.[2]

وعرفت سنة 2009 تزيدا للاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر رغم الأزمة الاقتصادية العالمية، حيث كانت التدفقات في حدود 2746.2 مليون دولار[3]. كما سجلت قفزة نوعية عام 2012 لتصل 32052.2 مليون دولار، وكان ذلك لدخول العديد من الشركات الأجنبية السوق الجزائرية في العديد من القطاعات الاقتصادية.

ولقد انخفضت هذه التدفقات من 3052.2 مليون دولار عام 2012 إلى 1488 مليون دولار عام 2014، ويعود ذلك إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي، حيث نزلت بنسبة 16% سنة 2014 مقارنة بسنة 2013.

2. الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى تونس

لقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس انتعاشا ملحوظًا في بداية الألفية الثالثة، ويعود ذلك إلى التحسن الكبير في مناخ الاستثمار، حيث قامت بخفض تكاليف وإجراءات إنشاء الشركات وحل المنازعات المتعلقة بالاستثمار، بالإضافة إلى تطبيق برامج الخوصصة.[4]

والجدول التالي يبين تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في تونس

جدول رقم (2): الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى تونس خلال الفترة (2000–2014)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	779.2	486.5	820.8	583.6	639.1	783.1	3308.0	1616.3
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	2758.6	1687.8	1512.5	1147.8	1603.2	1117.2	1060.3	

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، 2015.

يُظهر الجدول أعلاه أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى تونس ارتفع من 583.6 مليون دولار عام 2003 ليصل إلى 3308 مليون دولار عام 2006، وذلك بسبب عمليات الخوصصة التي مست العديد من القطاعات الاقتصادية، لاسيما قطاع الاتصالات، غير أنه سجل سقوطًا حرًا عام 2009، حيث بلغ 1687.8 مليون دولار، ويعود ذلك إلى تبعات الأزمة المالية العالمية، وكذلك ارتباط الاقتصاد التونسي بالأسواق العالمية للسلع والخدمات. كما شهدت التدفقات الاستثمارية الواردة إلى تونس انخفاضًا آخر عام 2013 حيث بلغت 1177.2 مليون دولار، لتستمر في الانخفاض عام 2014 إذ سجلت رقمًا قدره 1060.3 مليون دولار، ويعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى الأوضاع السياسية والأمنية المتردية في تونس.

3. حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب.

لقد تميزت تدفقات الاستثمار الأجنبي في بداية الألفية الثالثة في المغرب بالتذبذب لاسيما خلال الفترة 2000-2005، مثلما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (3): الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب خلال الفترة (2000-2014)

الوحدة: مليون دولار

جدول رقم (3): الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب خلال الفترة (2000-2014)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	422	2807.1	480.7	2314.5	894.6	1654.0	2449.4	2804.5
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	2487.1	1951.7	1573.9	2568.4	2728.4	3298.1	3582.3	

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، 2015.

من خلال قراءة أرقام الجدول أعلاه، يتضح أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وصلت إلى مستويات عالية عامي 2001 و2003، نتيجة لتنامي عمليات الخوصصة في المغرب، إذ تم خوصصة 35% شركة المغرب للاتصالات لصالح شركة VirendiUniversal بقيمة 2.72 مليار دولار في سنة 2001. وفي سنة 2003، تم التنازل عن 80% من أسهم شركة التبغ المغربية بقيمة 1.7 مليار دولار لصالح الشركة الفرانكو– إسبانية (ASTADIS).[5]

ولقد سجلت التدفقات الاستثمارية في المغرب انخفاضًا ملحوظًا في الفترة (2007-2010)، حيث انخفضت من 2804.5 مليون دولار عام 2007 إلى 1573.9 عام 2010 وهذا بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008، وأزمة الديون السياسية الأوروبية.

ولقد سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب رقمًا قياسيًا عام 2014، أين وصلت إلى 3582.3 مليون دولار، وهذا نتيجة للعديد من الاستثمارات التي قامت بها بعض الشركة الأجنبية مثل الشركة السعودية ACWA والشركتين الإسبانيتين ISC وAries في مجال الطاقة الشمسية باستثمار قدر بـ 618.5 مليون أورو وشركة دانون الفرنسية بـ 550 مليون أورو.[6]

ثانيا: مؤشر سهولة أداء الأعمال.

لقد تم استحداث مؤشر سهولة أداء الأعمال في قاعدة بيئة أداء الأعمال التي تصدر سنويًا عن البنك الدولي. ويتكون هذا المؤشر الرئيسي من عشرة مؤشرات فرعية وهي: مؤشر تأسيس المشروع، مؤشر استخراج التراخيص، مؤشر تسجيل الممتلكات، مؤشر الحصول على الائتمان، مؤشر حماية المستثمر، مؤشر دفع الضرائب، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر إنفاذ العقود، مؤشر إغلاق المشروع، ومؤشر الحصول على الكهرباء.

1. مؤشر تأسيس المشروع

يتكون من أربعة مؤشرات فرعية، هي: عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل الشركة، الفترة الزمنية اللازمة لإنجاز هذه الإجراءات، تكلفة إنجاز هذه الإجراءات كنسبة من نصيب الفرد من الدخل الوطني، والحد الأدنى لرأس المال القانوني اللازم لتأسيس شركة جديدة كنسبة من نصيب الفرد من الدخل الوطني.[7]

2. مؤشر استخراج التراخيص

يضم ثلاثة مؤشرات فرعية، وهي: عدد الإجراءات اللازمة لإصدار تراخيص البناء، الفترة الزمنية لإصدار التراخيص، والتكلفة الرسمية لإنجازها.[8]

3. مؤشر تسجيل الممتلكات

يقيس المؤشرات الثلاثة التالية: عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل أو نقل ملكية الأصل العقاري، الفترة الزمنية لإنجاز إجراءات التسجيل، والتكلفة الرسمية لإنجاز تلك الإجراءات.[9]

4. مؤشر الحصول على الائتمان

يتكون من الجوانب التالية: قوة الحقوق القانونية، مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية، تغطية المكاتب العامة للمعلومات الائتمانية، وتغطية المكاتب الخاصة للمعلومات الائتمانية.[10]

5. مؤشر حماية المستثمر

يتألف من خمس مكونات فرعية وهي: مؤشر نطاق الإفصاح، مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة، مؤشر سهولة لجوء المساهمين للقضاء، ومؤشر قوة حماية المستثمرين.[11]

6.مؤشر دفع الضرائب

يتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية، وهي: عدد مدفوعات الضرائب سنويا، الوقت المستغرق للتعامل مع السلطات الضريبية، ونسبة الضرائب والاشتراكات من إجمالي الأرباح التجارية.[12]

7. مؤشر التجارة عبر الحدود

يضم المؤشرات الفرعية التالية: عدد الإجراءات اللازمة لعملية التصدير أو الاستيراد، الفترة الزمنية التي تستغرقها كافة الإجراءات الرسمية، وتكلفة التصدير أو الاستيراد.[13]

8.مؤشر إنفاذ العقود

يقيس ثلاثة جوانب وهي: عدد الإجراءات اللازمة لإنفاذ العقود التجارية، والفترة الزمنية للفصل في القضية، وتكلفة حل النزاعات التجارية.[14]

9. مؤشر إغلاق المشروع

يتكون من المؤشرات الفرعية الثلاثة التالية: معدل استرداد الدائنين، الفترة الزمنية لإعلان الإفلاس، وتكلفة إعلان الإفلاس من جهة الشركة المتعثرة.[15]

10. مؤشر توصيل الكهرباء

يشتمل على ثلاثة مؤشرات فرعية، وهي: عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل وتنظيم عمليات التوصيل، الوقت المستغرق لتوصيل التيار، تكلفة توصيل التيار الكهربائي.[16]

ثالثا: بيئة أداء الأعمال في الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب)

يعد جذب الاستثمار الأجنبي المباشر هدفًا أساسيا تسعى الدول المغاربية لتحقيقه، لذلك قامت بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية من خلال توفير المزيد من المزايا والحوافز للمستثمرين الأجانب وإصلاح بيئة الأعمال. ورغم تنوع الإصلاحات التي قامت بها تلك الدول إلا أنها تسير بوتيرة بطيئة مقارنة بمناطق أخرى في العالم، حيث كانت نتيجتها متباينة بين تحسن واضح في ترتيب بعض الدول، واستمرار تأخر دول أخرى في الترتيب العالمي في المؤشر العام لبيئة الأعمال.

1. تحليل بيئة أداء الأعمال في الجزائر

تحتل الجزائر حسب تقرير ممارسة الأعمال 2015 الصادر من طرف البنك الدولي المرتبة 154 عالميا من مجموع 189 بلدا، بعدما كانت في المرتبة 147 عالميا. والجدول التالي يوضح ترتيب الجزائر فيما يتعلق المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال وكذا المؤشرات الفرعية المكونة له.

جدول رقم (4): مكانة الجزائر في بيئة أداء الأعمال

المؤشـــــرات	الترتيب عالميا (189 دولة)		التغير في الترتيب
	2014	2015	
المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال	147	154	- 7
بدأ المشروع	139	141	- 2
استخراج تراخيص البناء	122	127	- 5
تسجيل الممتلكات	156	157	-1
الحصول على الائتمان	169	171	-2
حماية المستثمرين	123	132	-9
دفع الضرائب	174	176	-2
التجارة عبر الحدود	131	131	0
تنفيذ العقود	120	120	0
تسوية الإعسار	94	97	-3
الحصول على الكهرباء	150	147	3+

Source: Doing Business Data www.doingbusiness.org

يتضح من خلال قراءة معطيات الجدول أعلاه، أن الجزائر تحتل في معظم المؤشرات مراكز متأخرة عالميا، كما أن ترتيب الجزائر قد تراجع بصفة شبه كلية في جميع المؤشرات الفرعية، حيث يوجد تحسن واحد في مؤشر توصيل الكهرباء (03 مراكز). كما أنها حافظت على ترتيبها العالمي في مؤشري التجارة عبر الحدود وتنفيذ العقود.

ومن خلال تحليل مكونات المؤشر الرئيسي لسهولة أداء الأعمال، يتبين أن مناخ الاستثمار غير ملائم وغير محفز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، نتيجة كثرة الإجراءات الإدارية وتعقيدها وارتفاع تكلفتها سواء عند تأسيس المشروع الاستثماري (بدأ المشروع، استخراج التراخيص، تسجيل الملكية، أو عند دخوله حيز الاستغلال والتنفيذ (الحصول على الائتمان، دفع الضرائب، عمليات التجارة الخارجية)، إذ ساهمت هذه العراقيل في تدني أحجام الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات.

ويمكن إبراز تلك العراقيل الخاصة بمناخ الاستثمار في الجزائر من خلال المؤشرات التالية:[17]

- بدأ المشروع: يحتاج إلى 12 إجراء وفي مدة 20 يوم، وبتكلفة تمثل 10.9%من متوسط الدخل الفردي.
- استخراج التراخيص: يحتاج إلى 17 إجراء وفي مدة 204 يوميًا بتكلفة 0.9 من متوسط الدخل الفردي.
- الحصول على الكهرباء: يستلزم اتخاذ 5 إجراءات وفي فترة زمنية قدرها 180 يوم وبتكلفة تقدر بـ 1295 من متوسط الدخل الفردي.
- تسجيل الممتلكات: تتطلب 10 إجراءات في مدة 55 يوم وبتكلفة تقدر بـ 7.1%من قيمة العقار.
- الحصول على الائتمان: ثمة ضعف في المؤشرات الجزئية المكونة لهذا لمؤشر الحصول على الائتمان، مثل مؤشر قوة الحقوق القانونية (2 نقاط من 12) ومؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0 نقطة من 8)، مما يؤكد صعوبة الحصول على الائتمان ومحدودية صيغ التمويل المتاحة للمتعاملين الاقتصاديين.
- حماية المستثمرين: مؤشر نطاق الإفصاح (4 نقاط من 10)، مؤشر مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (نقطة واحدة من 10)، مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوي (4 نقاط على 10)، ومؤشر قوة حماية المستثمرين (3 نقاط على 10).
- دفع الضرائب: يبلغ عدد الضرائب المدفوعة في السنة 27 ضريبة، وفي مدة 385 ساعة في السنة. كما يبلغ إجمالي الضريبة كنسبة من الأرباح التجارية 72.7%.
- التجارة عبر الحدود: يقدر الوقت اللازم لإتمام عملية التصدير 118 ساعة، وتكلفة تقدر بـ 593 دولار. أما الوقت اللازم لإتمام عملية الاستيراد فيقدر بـ 327 ساعة وتكلفة 466 دولار.
- تنفيذ العقود: يبلغ عدد الإجراءات لتنفيذ العقود 45 إجراءًا وفي مدة زمنية قدرها 630% بتكلفة تقدر بـ 19.9%من قيمة المطالبة.
- تسوية حالات الإعسار: يتطلب إغلاق المشروع 1.3 سنة وبتكلفة تقدر بـ 4.7 من قيمة أصول الشركة المتعثرة، مع إمكانية استرداد الدين بمعدّل 50.8 سنت لكل دولار.

2. وضع بيئة أداء الأعمال في تونس

يشير المؤشر العام سهولة أداء الأعمال إلى أن تونس تراجعت بـ 4 مراكز حيث احتلت المركز 60 عالميا عام 2015 بعدما كانت في المرتبة 56 عالميا عام 2014، مثلما يبرزه الجدول التالي:

جدول رقم (5): وضع بيئة أداء الأعمال في تونس

المؤشرات	الترتيب عالميا (189 دولة)		التغير في الترتيب
	2014	2015	
المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال	56	60	-4
بدأ المشروع	89	100	-11
استخراج تراخيص البناء	85	85	0
تسجيل الممتلكات	69	71	-2
الحصول على الائتمان	111	116	-5
حماية المستثمرين	77	78 +	-1
دفع الضرائب	77	82	-5
التجارة عبر الحدود	38	50	-12
تنفيذ العقود	77	78 +	-1
تسوية الإعسار	54	54	0
الحصول على الكهرباء	38	38	0

Source: Doing Business Data www.doingbusiness.org

من خلال قراءة المعطيات الواردة في الجدول رقم (5)، يلاحظ أن تونس قد عرفت تراجعًا في سبعة مؤشرات فرعية، وهي: بدأ المشروع، تسجيل الممتلكات، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين، إنفاذ العقود، دفع الضرائب، وأخيرًا مؤشر التجارة عبر الحدود الذي تراجعت فيه تونس بـ 12 مركز (من المركز 38 إلى المركز 50)، وهذا بسبب تراجع مستوى البنية التحتية للمرافئ في تونس. من جهة أخرى حافظت تونس على ترتيبها في المؤشرات الثلاثة التالية: استخراج التراخيص، الحصول على الكهرباء، وأخيرًا مؤشر تسوية حالات الإعسار.

ومن خلال تحليل المعطيات السابقة، يمكن القول أن مناخ الاستثمار في تونس يتسم على العموم بالملائمة والجاذبية، وبيئة الأعمال حيث أفضل من نظيرتها في الجزائر، وهذا ما تبرزه المؤشرات الفرعية التالية:[18]

- بدأ المشروع: يحتاج إلى 10 إجراءات ومدة 11 يوم، وبتكلفة تمثل 3.9 من متوسط الدخل الفردي.
- استخراج التراخيص: يتطلب 17 إجراء وفي فترة زمنية قدرها 2.5 يوم وبتكلفة تساوي 2.5 من متوسط الدخل الفردي.
- الحصول على الكهرباء: يستلزم اتخاذ 4 إجراءات وفي مدة 65 يوم، بتكلفة 6777 من متوسط الدخل الفردي.
- تسجيل الممتلكات: يحتاج إلى 4 إجراءات وفي مدة 39 يوم، وتقدر تكلفة هذه إجراءات التسجيل بـ 6.1 من قيمة العقار.
- الحصول على الائتمان: تسجيل ضعف المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر الحصول على الائتمان كمؤشر قوة الحقوق القانونية (2 نقاط من 12)، ومؤشر عمق المعلومات الائتمانية (5 نقاط من 8).
- حماية المستثمرين: مؤشر حماية قوة المستثمرين (5 نقاط من 10)، مؤشر نطاق الإفصاح (4 نقاط من 10)، مؤشر مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (7 نقاط من 10)، ومؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوي (5 نقاط من 10).
- دفع الضرائب: يبلغ عدد الضرائب المدفوعة في السنة 8 ضرائب وفي مدة 144 في السنة. كما يبلغ إجمالي الضريبة كنسبة من إجمالي الأرباح التجارية 89.9%.
- التجارة عبر الحدود: يقدر الوقت اللازم لإتمام عملية التصدير 50 ساعة بتكلفة 469 دولار. بينما يستوجب إكمال عمليات الاستيراد 80 ساعة بتكلفة 596 دولار.
- إنفاذ العقود: يستلزم تنفيذ العقود 565 يومًا بتكلفة تقدر بـ 21.8%من قيمة المطالبة.
- تسوية حالات الإعسار: يتطلب إغلاق المشروع 1.3 سنة وبتكلفة 7% من قيمة أصول الشركة المتعثرة، ويقدر معدل استرداد الدين 52 سنت لكل دولار.

3. واقع بيئة أداء الأعمال في المغرب

تحتل المغرب وفق تقرير ممارسة الأعمال 2015 للبنك الدولي المركز 68 عالميا عام 2014 في إطار المؤتمر العام لسهولة أداء الأعمال، ليتراجع إلى المركز 71 خلال 2015 مثلما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (6): ترتيب المغرب في بيئة أداء الأعمال

المؤشرات	الترتيب عالميا (189 دولة)		التغير الترتيب
	2014	2015	
المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال	68	71	-3
بدأ المشروع	47	54	-7
استخراج تراخيص البناء	55	54	+1
تسجيل الممتلكات	126	115	+11
الحصول على الائتمان	99	104	-5
حماية المستثمرين	118	122	-4
دفع الضرائب	57	66	-9
التجارة عبر الحدود	40	31	+9
تنفيذ العقود	81	81	0
تسوية الإعسار	108	113	-5
الحصول على الكهرباء	87	91	-4

Source: Doing Business Data www.doingbusiness.org

يتبين من معلومات الجدول أعلاه أن هناك تباينا واضحا في المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال في المغرب، إذ سجلت المؤشرات التالية: استخراج تراخيص البناء، تسجيل الملكية، التجارة عبر الحدود تحسنًا في المراكز. هذا الأخير عرف قفزة نوعية بـ 9 مراكز بسبب تسهيل الإجراءات المتعلقة بوثائق عملية التصدير. أما باقي المؤشرات فقد سجلت تراجعًا، وما يلاحظ هو أن مؤشر دفع الضريبة خسر تسع نقاط رغم الإصلاحات الضريبية التي قامت بها المغرب والتي سهلت الإيداع مثل دفع ضريبة الدخل إلكترونيا.

مما سبق، يظهر أن هناك تحسنا في بيئة أداء الأعمال في المغرب والذي انعكس إيجابًا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، غير أن ثمة العديد من العراقيل والمشاكل التي يواجهها المستثمر الأجنبي والتي تبرزها المؤشرات الفرعية التالية:[19]

- بدأ مشروع: يحتاج إلى 6 إجراءات وفي مدة 6.3 أيام وبتكلفة تمثل 17.9%من متوسط الدخل الفردي.
- استخراج التراخيص: تحتاج إلى 13 إجراء وفي مدة 91 يوم وبتكلفة تقدر بـ3.7%من متوسط الدخل الفردي.
- الحصول على الكهرباء: يستلزم اتخاذ 5 إجراءات، الوقت المستغرق لإتمام هذه الإجراءات 57 يوم بتكلفة 1953% من متوسط الدخل الفردي.
- تسجيل الممتلكات: تتطلب هذه العملية 5 إجراءات في فترة زمنية تقدر بـ 30 يوم وبتكلفة 5.9%من قيمة العقار.
- الحصول على الائتمان: هناك ضعف للمؤشرات الفرعية المكونة كمؤشر قوة الحقوق القانونية (2 نقاط من 10)، ومؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6 نقاط من 8).
- حماية المستثمر: مؤشر نطاق الإفصاح (4.7 نقاط من 10) ومؤشر مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (2نقاط من 10) ومؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوي (6 نقاط من 10)، ومؤشر قوة حماية المستثمر (5 نقاط من 10).
- دفع الضرائب: يبلغ عدد الضرائب المدفوعة في السنة 6 ضرائب وفي فترة زمنية قدرها 211 ساعة في السنة، ويبلغ إجمالي الضريبة كنسبة من إجمالي الأرباح التجارية 49.1%.
- التجارة عبر الحدود: يقدر الوقت المستغرق لإتمام عملية التصدير بـ 50 ساعة وبتكلفة 469 دولار، في حين يقدر إجمالي الوقت اللازم لإكمال عملية الاستيراد 80 ساعة وبتكلفة 598.
- إنفاذ العقود: يتطلب تنفيذ العقود 656 يومًا بتكلفة تقدّر بـ 21.8 من قيمة المطالبة.
- تسوية حالات الإعسار: يستلزم إغلاق المشروع 1.8 سنة وبتكلفة 18% كنسبة من قيم أصول الشركة المتعثرة مع إمكانية استرداد الدين بمعدل 52 سنت لكل دولار.

الخاتمة

لقد تبين من خلال ورقة البحث أن الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب) تعاني من تدني حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بدول المنطقة، بالرغم من ارتفاع التدفقات الاستثمارية في السنوات القليلة الماضية، وهذا راجع إلى تأخرها في تطبيق مختلف الإصلاحات الاقتصادية، وكذا تذليل الصعوبات في المناخ الاستثماري بصفة عامة، وفي بيئة أداء الأعمال بصفة خاصة.

ومن خلال رصد بيئة أداء الأعمال في دول محل الدراسة، اتضح أن هناك تباين ملموسًا في ترتيب هذه الدول في المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال، إذ تتصدر تونس الترتيب، لكن تظل بعيدة عن بلدان العالم، كما تأتي المغرب في المرتبة الثانية، أما الجزائر فتحتل المراكز الأخيرة على المستوى العالمي وكذا على المستوى العربي، ولم يسجل أي تحسن في 2015 مقارنة 2014، بل خسرت الجزائر سبع نقاط كاملة، وهذا دليل على التعقيدات التي يتسم بها مناخ الاستثمار في الجزائر كعدم وضوح القوانين وانتشار البيروقراطية وتفشي الفساد والرشوة والتي ساهمت بشكل كبير في تراجع جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

انطلاقا مما سبق يمكن حصر نتائج هذه الورقة البحثية في النقاط التالية:

- يعتبر المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال مؤشرًا هاما يعكس قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتشمل على عشرة مؤشرات فرعية يجب على المستثمر أخذها بعين الاعتبار عند قيامها بأي نشاط استثماري في البلد المضيف.
- تتميز التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول المغرب العربي بعدم الاستقرار.
- بالرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر وتونس والمغرب لتحسين بيئة أداء الأعمال إلا أنها تظل بعيدة عن المستوى المطلوب، وكما أن التدفقات الاستثمارية إليها تبقى وتيدة ومتمركزة في قطاعات محدودة.

وفيما يلي بعض الاقتراحات التي قد تساعد في تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر وتونس والمغرب ودفع حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه الدول:

- إزالة كافة التعقيدات والعراقيل الخاصة بمؤشرات بيئة أداء الأعمال.
- العمل على تحقيق الاستقرار في القوانين والتشريعات لإعطاء ثقة أكبر لدى المستثمرين.
- تعزيز النظام القضائي من خلال إنشاء محاكم تجارية متخصصة.

- الرفع من كفاءة العاملين في الهيئات الإدارية المختلفة بهدف رفع مستوى أداء الإدارات الرسمية.
- مواصلة العمل على تطوير الهياكل القاعدية لأهميتها القصوى في تحسين بيئة الأعمال.

الهوامش والمراجع

[1] – جمال بلخباط، جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة (2015)، ص. 152

[2]– محمد دوادي، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية"، المؤتمر الدولي العاشر حول "التوجهات الحديثة للتنمية" المنظم من طرف المعهد العربي للتخطيط، بيروت (11-13 أفريل 2001)، ص. 80.

[3] – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001** (الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2012)، ص. 94.

[4]– عبود زرقين ونورة بيري، "محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر وتونس والمغرب، دراسة فترة 1996-2012، **مجلة رؤيا اقتصادية**، العدد السابع (ديسمبر 2014)، ص. 57.

[5]– جمال بلخباط ، مرجع سابق، ص. 191.

[6]– المرجع نفسه، ص. 192.

[7]– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "مؤشر بدء المشروع"، **سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية**، الكويت (2012)، ص. 2.

[8]– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "مؤشر استخراج التراخيص"، **سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية**، الكويت (2012)، ص. 2.

[9]– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "مؤشر تسجيل الممتلكات"، **سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية**، الكويت (2012)، ص. 2.

[10]– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "مؤشر الحصول على الائتمان"، **سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية**، الكويت (2012) ص. 2.

[11]– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "مؤشر الحصول على الائتمان"، **سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية**، الكويت (2012) ص. 2.

[12]– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "مؤشردفع الضرائب"، **سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية**، الكويت (2012) ص. 2.

[13]– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "مؤشر التجارة عبر الحدود"، **سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية**، الكويت (2012) ص. 2.

[14]– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "مؤشر إنفاذ العقود"، **سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية**، الكويت (2012) ص. 2.

[15]– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "مؤشر توصيل الكهرباء"، **سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية**، الكويت (2012) ص. 2.

[16]– المؤسسة العربية إغلاق المشروع، "مؤشر تسجيل الممتلكات"، **سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية**، الكويت (2012) ص. 2.

[17]– قاعدة سياسات أداء الأعمال www.doingbusiness. org

18- Doing business data www.doingbusiness.org
19- Doing business data www.doingbusiness.org